



كلمة.. ورد غطاها!

بقلم : فيصل الزامل

دفعاً لملل القارئ . اللي طقت جبهه من التكرار . نسجل هذه المقتطفات والتعليقات ذات الصلة:

* طلب السيد أحمد السعدون أن يوكل أمر «الإحالة» الى مجلس الأمة وفق النظام الحالي ليفصل فيه . هو . بدلا من المحكمة الدستورية .

* السيد عبدالمحسن جمال: تنص المادة 173 من الدستور على أنه: «يعين القانون الجهة التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بدستورية القوانين».. «ويكفل حق الحكومة وذوي الشأن في الطعن لدى تلك الجهة في دستورية القوانين واللوائح».. «وفي حالة تقرير عدم دستورية قانون أو لائحة يعتبر كأن لم يكن».

* السيد أحمد السعدون: «العدالة بالدائرة الواحدة، فهي التي تحقق تكافؤ الفرص».

* أ.د.محمد عبدالمحسن المقاطع: «الدائرة الواحدة ليست خيارا، ولا هي حل سحري للوضع الذي تشوبه عوارض دستورية وأمراض فتتت البلد وأدت الى تأكله داخليا» .. «المواد 7 و8 و108 من الدستور تؤكد على تعزيز المواطنة الدستورية، وأي مقترح لا يحققها، مثل الدائرة الواحدة، نتیجته إذكاء العصبية وتعزيز الفئوية وتكريس الانتخابات الفرعية وشراء الأصوات والمال السياسي، وبذا لن نخرج من هذه الإشكالية القابلة للطعن».

* السيد أحمد السعدون: «لا نريد إقحام السلطة القضائية في مسألة تشريعية بحتة، والتسبب في حدوث شلل سياسي ودستوري».

* أ.د.محمد عبدالمحسن المقاطع: «حكم المحكمة الدستورية هو الذي قرر عودة مجلس 2009 بقوة الدستور وأيا كانت التحفظات السياسية فإنه لا يجوز تعطيله، وكل عضو من أعضاء مجلس 2009 لم يقدم استقالته ويمتنع عن حضور الجلسات يتحمل مسؤولية تعطيل أعمال مجلس الأمة، بل ربما هو يشارك في جريمة قانونية اسمها جريمة الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي».

* السيد أحمد السعدون: «مشروعية إقرار الدائرة الواحدة تتم عبر مجلس الأمة وحده».

* أ.عبدالله النيباري: «أود أن أنقل لكتلة الأغلبية أن الانطباع السائد عندهم لدى كثير من المواطنين أن همهم

الأساسي هو مصالحهم الانتخابية وإعادة إنتاج أنفسهم».. ملاحظة: أنصح بقراءة كاملة لرأيه في مقال «أسباب اعتذاري عن عضوية جبهة حماية الدستور».

* أ.محمد حمود الهاجري:- «سلطات الشعب تمارس عبر ممثليه، وتستمر علاقة الشعب بهم بعد انتخابهم من خلال رقابة الرأي العام حسبما جاء في المذكرة التفسيرية، ومن المهم ألا تتعرض الرقابة الشعبية الى الارتخاء، فقد رأينا كيف تعرض الشارع الى التشويش بدءا من الطالب في الابتدائي مرورا بالموظف والقيادي والأكاديمي والوزير، وانتهاء بالنائب، لقد تم العبث بمكونات الديمقراطية، وفشلت كل الجهود في تطبيق الدستور بالشكل الصحيح واحترام القوانين لأننا نوجه سهامنا الى الأعلى فقط، فهلا جربنا الصعود بوعي الشعب، بدلا من الصعود على ظهره؟». انتهى.

شكرا كثيرا.. لمن رفع صوته معلنا رأيه بقوة، مهما كان رأيه، فأنتم الرأي العام، وأنتم الذين توقفون اختطاف حق عموم الناس من احتكار نفر قليل يدعون، قسرا، أنهم يمثلون الأمة، ويصدرون كل يوم بلاغا جديدا.

كلمة أخيرة «تويت»: جاء رجلان من العراق للقاء عمر رضي الله عنه، طلبا من عمرو بن العاص «استأذن لنا في الدخول على أمير المؤمنين»، ولم يكن هذا هو مسماه قبل ذلك اليوم، فلما قال عمرو، لعمر: «السلام عليك يا أمير المؤمنين».

أجابه عمر: «ما بدا لك في هذا الاسم يا بن العاص؟ لتخرجن مما قلت».

فقال عمرو: «نعم، قدم لييد بن ربيعة، وعدي بن حاتم من العراق وقالوا: «استأذن لنا على أمير المؤمنين» فقلت: أنتما والله اصبتما اسمه، لأنه الأمير ونحن المؤمنون».. فجرى العمل على ذلك منذ يومئذ.